الأمم المتحدة

E/CN.6/2017/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 April 2017
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الحادية والستون
١٣-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧
البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغيّر

جلسة تحاور للخبراء: اقتصاد الرعاية العالمي في سياق عالم العمل الآخذ في التغيّر

موجز مقدم من الرئيس

١ - في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، عقدت لجنة وضع المرأة جلسة تحاور للخبراء بشأن موضوع "اقتصاد الرعاية العالمي في سياق عالم العمل الآخذ في التغيّر"، وذلك في إطار مناقشة الموضوع ذي الأولوية "تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير". وتولت نائبة رئيس اللجنة، سيبيلا دوربوزوفيتش (البوسنة والهرسك)، إدارة النقاش.

٢ - وفيما يلي الخبراء الذين شاركوا في جلسة التحاور: دايان إلسون، أستاذة فخرية في إدارة علم الاجتماع بجامعة إيسكس، نيابة عن سوزن هيملوايت، أستاذة فخرية بالجامعة

130417 100417 17-05434 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المفتوحة؛ وإيدا لوبلان، الأمينة العامة للاتحاد الوطني لعمال المنازل في ترينيداد وتوباغو؛ وإيتو بنغ، أستاذة علم الاجتماع والسياسة العامة بجامعة تورونتو؛ ونايومي وكويتي، كبيرة محاضرين في مركز دراسات السكان بجامعة زمبابوي؛ ومنويلا تومي، مديرة الإدارة المعنية بظروف العمل والمساواة بمنظمة العمل الدولية؛ وباتريشيا كوساني، مستشارة مدير الأمانة الوطنية للرعاية بوزارة التنمية الاجتماعية في أوروغواي. وشارك في النقاش مع المحاورين ممثلو أربع دول أعضاء ومنظمة إقليمية واحدة وثلاث من منظمات المجتمع المدني.

٣ - ويشمل اقتصاد الرعاية أعمال الرعاية والأعمال المنزلية، سواء منها المأجورة أو غير المأجورة. ولاحظ المشاركون أن النساء والفتيات يتحملن قدرا غير متناسب من هذه الأعمال، وأن المرأة تعمل ساعات أطول من الرجل على الصعيد العالمي. لذلك، فلا بد من إجراء تغييرات على اقتصاد الرعاية من أجل معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وقدم المشاركون أمثلة على السياسات والقوانين الرامية إلى الاستثمار في اقتصاد الرعاية، وتحسين نوعية الرعاية، وتأمين ظروف العمل اللائق للعاملين في مجال الرعاية، ودعم مشاركة المرأة في القوى العاملة.

الاتجاهات العالمية

٤ - إن الطلب على الرعاية في تزايد. أما التغييرات الديمغرافية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تزايد عدد السكان وشيوختهم، حيث يتوقع أن يكون هناك مليارات من المسنين بحلول عام ٢٠٥٠ وأن يبلغ عدد كبير من الشباب سن الإنجاب، فمن المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على أعمال الرعاية، التي تواجه بالفعل نقصا في عدد عمال الرعاية قدره ١٣,٦ مليون عامل. وسوف يندرج جزء كبير من وظائف المستقبل في إطار اقتصاد الرعاية.

٥ - ولاحظ المشاركون أن القطاع العام لم يلبِّ الطلب المتزايد على خدمات الرعاية المأجورة، وأن القطاع الخاص والقطاعات غير الرسمية تدخلت لسد تلك الفجوة. وقد جاءت هجرة عمال الرعاية كاستجابة جزئية لتلبية الطلب المتزايد على الرعاية. ومن الأهمية بمكان أن يستثمر القطاع الخاص في نظم الرعاية من أجل تلبية هذا الطلب، وأن تنظَّم خدمات الرعاية بما يكفل رعاية عالية الجودة ويؤمِّن ظروف العمل اللائق وأجوراً عادلة.

المنظورات الجنسانية في أعمال الرعاية المأجورة وغير المأجورة

٦ - لاحظ المشاركون أن العمال في اقتصادات الرعاية الرسمية وغير الرسمية يشتملون على عدد غير متناسب من النساء. فالعاملات في مجال الرعاية كثيرا ما يفتقرن إلى الاعتراف والاحترام، ويتقاضين أجورا منخفضة، ويخضعن لترتيبات عمل غير آمنة، تتسم بغياب عقود العمل وعدم الاشتراك في خطط التأمين الوطنية. وتواجه العديد منهن ظروف عمل تعسفية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، والطرد بسبب انضمامهن إلى اتحاد العمال أو بسبب

حملهن. ويشكل عدم توفر الحماية الاجتماعية وحقوق العمل للعاملات في اقتصاد الرعاية تحديا للتمكين الاقتصادي للمرأة.

٧ - ويشكل العمال المترليون جزءا كبيرا من عمال الرعاية في جميع أنحاء العالم. وهناك ٦٧ مليون عامل مترلي فوق سن الخامسة عشرة، ونسبة ٨٠ في المائة منهم من النساء. وعلى الصعيد العالمي، لكل ٢٥ عاملة هناك عاملة منزلية، ويعد كل عامل من أصل ٦ من العمال المنزليين تقريبا من المهاجرين الدوليين. ويعد العمال المنزليون المهاجرون من أكثر فئات العمال ضعفا.

٨ - ولاحظ المشاركون أن النساء والفتيات يتحملن حصة غير متناسبة من أعمال الرعاية غير المأجورة، بما في ذلك مسؤوليات الرعاية والأعمال المترلية داخل مجتمعاتهن المحلية. وفي إحدى المناطق، تشكل النساء ثلثي مقدمي الرعاية الأولية في الأسر المعيشية. وفي بعض الأرياف، تقضي النساء تسع ساعات في الأسبوع في جمع المياه والحطب، في مقابل ساعة واحدة فيما يخص الرجال. ويمكن للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الناشئة عن الفقر وضعف الهياكل الأساسية والخدمات العامة، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والجفاف المتكرر، أن تؤدي إلى زيادة عبء العمل الملقى على كاهل المرأة.

٩ - وأشار المشاركون إلى أنه حتى عندما يجري تشغيل المرأة في الاقتصاد الرسمي، يتوقع منها أن تتحمل عبء الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية. وفي بعض البلدان، على الرغم من التغييرات التي طرأت على السياسات والتشريعات بهدف تحسين المساواة بين الجنسين ودعم المرأة العاملة، فإن الجزء الأكبر من أعمال الرعاية لا يزال يقع على عاتق المرأة.

١٠ - ويؤدي توفير خدمات الرعاية الجيدة النوعية والتنظيم وتوافرها إلى تحرير الوقت الذي عادة ما تستخدمه النساء في تقديم الرعاية، سواء للأطفال أو المسنين. وعلى الرغم من أن النساء قادرات على تخصيص مزيد من الوقت لحياتهن المهنية من خلال الاستعانة بعمال الرعاية، فإن الاستعانة بجهات خارجية للاضطلاع بمسؤوليات الرعاية لا يؤدي تلقائيا إلى تعزيز المساواة بين الجنسين أو إلى تشجيع الرجال على تحمل مسؤوليات الرعاية.

١١ - وأبرز المشاركون الحاجة إلى التحليل المتعدد الجوانب عند النظر في المستويات المتعددة للتمييز التي تتطلب الاهتمام من أجل تناول احتياجات وحقوق مقدمي الرعاية بصورة ملائمة، بما في ذلك احتياجات المسنات اللواتي يقدمن في كثير من الأحيان الرعاية لأجيال متعددة والفتيات اللاتي يتحملن الجزء الأكبر من الأعمال المنزلية داخل الأسرة.

سبل المضي قدماً

١٢ - تبرز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وبرنامج توفير العمل اللائق الذي وضعته منظمة العمل الدولية أهمية أعمال الرعاية المأجورة وغير المأجورة

والحاجة إلى الحد من أعمال الرعاية غير المأجورة وإعادة توزيعها. ولتحقيق الأهداف المحددة فيها، دعا المشاركون الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تعزيز الأطر المعيارية والقانونية لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء. ودعا المشاركون أيضا إلى التصديق دون تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى تنفيذها بالكامل.

١٣ - وتقوم البلدان المرسلة والمستقبلة على حد سواء بأدوار حاسمة في حماية حقوق العمال المنزليين المهاجرين، بما في ذلك من خلال التصديق على اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩) لمنظمة العمل الدولية وتنفيذها على الصعيد الوطني.

١٤ - ومن الأهمية بمكان أن تستثمر الحكومات في اقتصاد الرعاية باعتباره مسؤولية اجتماعية مشتركة، وأن تنظم أعمال الرعاية وتوفر خدمات الرعاية من خلال القطاع العام دعماً للمساواة بين الجنسين.

١٥ - ولا بد من تكملة التدابير التشريعية والسياساتية ببذل جهود من أجل إحداث تغييرات في المواقف والتصدي للقوالب النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية. ويلزم اتباع نهج كلي، بالعمل على مستوى القواعد الشعبية، إلى جانب الزعماء المحليين والتقليديين، لتشجيع الرجال على تقاسم المسؤوليات المتعلقة بأعمال الرعاية على نحو أكثر إنصافا داخل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية.